النمو و التنمية الاقتصادية

أولا: النمو الاقتصادي

1. تعريف النمو الاقتصادي:

يعتبر مفهوم النمو الاقتصادي مفهوما كميا يعبر عن زيادة الإنتاج في المدى الطويل، ويعرف النمو بأنه: "الزيادة المحققة على المدى الطويل لإنتاج البلد"، كما يمكننا الإشارة إلى مفهوم التوسع الاقتصادي الذي هو الزيادة الظرفية للإنتاج، وبالتالي نستطيع القول: أن مفهوم النمو الاقتصادي هو عبارة عن محطة لتوسع الاقتصاد المتتالي، وبما أن النمو يعبر عن الزيادة الحاصلة في الإنتاج، فإنه يأخذ بعين الاعتبار نصيب الفرد من الإنتاج أي معدل نمو الدخل الفردي، وفقا لما سبق فغن النمو الاقتصادي يتجلى في:

- زيادة الناتج الوطني الحقيقي بين فترتين
- ارتفاع معدل الدخل الفردي

كما يمكن للنمو أن يكون مصاحبا لتقدم اقتصادي إذا كان نمو الناتج الوطني أكبر من معدل نمو السكان، أو أن يكون غير مصاحب بتقدم اقتصادي إذا كان معدل نمو الناتج الوطني مساويا لمعدل نمو السكان، بينما إذا كان معدل نمو السكان أرفع من معدل الناتج الوطني فإن النمو حينئذ يكون مصحوبا بتراجع اقتصادي.

يعتبر النمو الاقتصادي شرطا ضروريا، ولكنه غير كاف لرفع مستوى حياة الأفراد المادية، فالشرط الآخر هو طريقة توزيع الزيادة المحققة على الأفراد، التي تعد موضوعا شائكا مرتبطا بطبيعة النظم الاقتصادية والسياسية في كل دولة.

من جانب آخر يعرف "سيمون كارنت" الحاصل على جائزة نوبل في الاقتصاد سنة1971 النمو الاقتصادي بأنه: "ارتفاع طويل الأجل في إمكانيات عرض بضائع اقتصادية متنوعة بشكل متزايد للسكان، وتسند هذه الإمكانيات المتنامية إلى التقنية المتقدمة والتكليف المؤسسي والإيديولوجي المطلوب لها".

من هذا التعريف نلاحظ مجموعة من السمات منها:

- التركيز على النمو طويل الأجل، وبالتالي على النمو المستدام وليس العابر.
- دور الثقافة المركزية في النمو طويل الأجل.
- ضرورة وجود تكيف مؤسسي وإيديولوجي، مما يظهر أهمية النظام المؤسساتي في عملية النمو.
- النمو الاقتصادي المستدام هو نتيجة لسياسات ومؤسسات وتغييرات هيكلية وعملية، وبالتالي ليس مجرد عملية تلقائية كما كان سائدا في الأدبيات الكلاسيكية.

أما "جون ريفوار" فيعرفه أنه: التحول التدريجي للاقتصاد عن طريق الزيادة في الإنتاج أو الرفاهية، بحيث الوضعية التي يصل إليها الاقتصاد في اتجاه واجد نحو الزيادة لهذه الأخيرة، وبصفة أدق يمكن تعريف النمو بالزيادة في إجمالي الدخل الداخلي للبلد مع ما يحققه من زيادة في نصيب الفرد من الدخل الحقيقي.

أما الاقتصادي الأمريكي" كوزينشي" فيعتبره إحداث أثر زيادات مستمرة في إنتاج الثروات المادية، ويعتبر الاستثمار في رأس المال المادي والبشري، فضلا عن التقدم التقني وكفاءة النظم الاقتصادية، هو المصادر الأساسية للنمو الاقتصادي، فراس المال المادي والبشري يؤثر بشكل إيجابي عن إنتاجية العامل وتنمية القوى العاملة من حيث التدريب والتأهيل إلى الحد الذي يزيد من نسبة القوى الفاعلة اقتصاديا، أما التقدم التقني فهو يعني استخدام أساليب تقنية جديدة من خلال الاختراع أو الابتكار، فضلا عن عنصر المخاطرة في المنشآت الإنتاجية، أما النظم الاقتصادية فتظهر كفاءتها من خلال نقل الموارد إلى المجالات التي تحقق اقتصاديات الحجم والوضع الأمثل للإنتاج.

2. سمات النمو الاقتصادي:

تظهر سمات النمو الاقتصادي من خلال:

- زيادة حجم الإنتاج مع زيادة الدخل الفردي المجتمعي المرافق لزيادة الإنتاج، وذلك خلال فترة زمنية، مقارنة بالفترات السابقة، التقدم الاقتصادي.
- حدوث تغيرات على مستوى طرق التنظيم، بهدف تسهيل ديناميكية العمل وتداول عناصر الإنتاج بصورة أسهل، والبحث عن عناصر الإنتاج أقل تكلفة وأكثر ربحية.

3. عناصر النمو الاقتصادي وفوائده:

يمكن حصر عناصر النمو في ثلاث نقاط أساسية وهي:

- **العمل:** ونعني به مجموع القدرات الفيزيائية والثقافية التي يمكن للإنسان استخدامها في إنتاج السلع والخدمات الضرورية لتلبية حاجاته؛
- **رأس المال:**مجموع السلع التي توجد في وقت معين في اقتصاد معين، يساعد على تحقيق التقدم التقني من جهة، وعلى توسيع الإنتاج بواسطة الاستثمارات المختلفة المحققة من جهة أخرى؛
- **التقدم التقني:** ويعني الاستخدام الأمثل لعوامل الإنتاج في العملية الإنتاجية.

أما عن فوائد النمو فيمكن حصر أهمها فيا يلي:

- زيادة الكميات المتاحة لأفراد المجتمع من السلع والخدمات.
- زيادة رفاهية الشعب، عن طريق زيادة الإنتاج، والرفع في معدلات الأجور والأرباح، والدخول الأخرى.
- يساعد على القضاء على الفقر، ويحسن من المستوى الصحي والتعليمي للسكان.

- زيادة الدخل القومي تسمح بزيادة موارد الدولة، وتعزز قدرتها على القيام بجميع مسؤولياتها، كتوفير الأمن، الصحة، التعليم، بناء المنشآت القاعدية، والتوزيع الأمثل للدخل القومي، دون أن يؤثر ذلك على مستويات الاستهلاك الخاص.
- التخفيف من حدة البطالة.

3. مقاييس النمو الاقتصادي:

يتم قياس النمو الاقتصادي من خلال نمو الناتج الوطني، ونمو الدخل الفردي وهو ما سنوضحه:

- **الناتج الوطني الحقيقي:** هو مقياس لحصيلة النشاط الإنتاجي، وحساب معدل نموه هو ما يصطلح عليه تسمية معدل النمو، ويمكن حساب الناتج الوطني بحساب الناتج المحقق في بلد وتقييمه بعملة ذلك البلد ومن ثم مقارنته بناتج الفترة السابقة ومعرفة معدل النمو، ما يعاب هنا أن لكل دولة عملتها الوطنية وبالتالي لا يمكن مقارنة النمو المحقق في مختلف البلدان وفق هذا المقياس ولذا استخدم غالبا عملة دولية واحدة لتقييم الناتج الوطني لمختلف البلدان حتى يسهل المقارنة بين معدلاتالنمو المحققة فيها.
- **متوسط الدخل الفردي:** يعتبر هذا المعيار الأكثر استخداما وصدقا لقياس النمو الاقتصادي في معظم دول العالم، لكن في الدول السياسية هناك صعوبات لقياس الدخل الفردي بسبب نقص دقة إحصائيات السكان والأفراد.

كما توجد طرق أخرى لقياس النمو وهي:

- **طريقة معدل النمو البسيط:** يقيس معدل التغير في متوسط الدخل الحقيقي من سنة لأخرى.
- **طريقة معدل النمو المركزي:** يقيس معدل النمو السنوي في الدخل المتوسط خلال فترة زمنية طويلة نسبيا.

كانت هذه أهم أسس وطرق قياس النمو الاقتصادي.

4. نظريات النمو في الفكر الاقتصادي:

1.4. النمو الاقتصادي عند الكلاسيك:

تتضمن نظرية النمو عند الكلاسيك آراء كل من "أدم سميث"، و"دافيد ريكاردو" المتعلقة بالنمو بالإضافة إلى آراء التجاريين حول مصدر الثروة من التجارة الخارجية ثم آراء كل من "جون ستيوارت ميل" حول الأسواق، و"روبرت مالتوس" حول السكان، ويمكن حصر عناصر النظرية فيما يلي:

- سياسة الحرية الاقتصادية.
- التكوين الرأسمالي مفتاح التقدم.
- الربح هو الحافز للاستثمار.
- ميل الأرباح للتراجع.

- حالة السكون.

وتلخصت الانتقادات الموجهة للنظرية الكلاسيكية في النقاط التالية:

- تجاهل الطبقة الوسطى.
- إهمال القطاع العام.
- إعطاء أهمية أقل للتكنولوجيا.
- القوانين غير الحقيقية: نزعة التشاؤم المؤدية لحتمية الكساد.
- خطأ النظرة للأجور والأرباح.
- عدم واقعية مفهوم عملية النمو: حيث افترضت الكلاسيكية حالة من السكون مع وجود تغير يدور حول نقطة التوازن الساكنة أي: في حالة النمو الأشجار، والواقع أن هذا التفسير لا يعد تفسيرا مقنعا لعملية النمو الاقتصادي كما هو عليه اليوم.

2.4. النمو الاقتصادي في النظرية النيوكلاسيكية:

ظهر الفكر النيوكلاسيكي في السبعينات من القرن التاسع عشومن أبرز روادها الاقتصادي"ألفرد مارشال"، و"فيسكل"، و"كلارك"، وهي نظرية قائمة على أساس إمكانية استمرار عملية النمو الاقتصادي دون حدوث ركود اقتصادي كما أوردت النظرية الكلاسيكية، ومن أهم أفكار المدرسة النيوكلاسيكية فتتمثل في:

- النمو الاقتصادي عبارة عن عملية مترابطة متكاملة ومتوافقة.
- يعتمد النمو على مقدار ما يتاح من عناصر الإنتاج في المجتمع.
- بالنسبة لعنصر العمل نجد النظرية تربط بين التغيرات السكانية وحجم القوى العاملة.
- أما عنصر التنظيم فيرى أنصار النظرية أن المنظم يستغل التطور التكنولوجي بالصورة التي ينفي وجود أي جمود أي في العملية التطويرية وهو قادر دائما على التجديد والابتكار.
- أن النمو الاقتصادي كالنمو العفوي كما وصفه مارشاللا يتحقق فجأة إنما تدريجيا، ولذلك استعان النيوكلاسيكفي هذا الصدد بأسلوب التحليل المعتمد على فكرة التوازن الجزئي.

3.4. النمو الاقتصادي في النظرية الكينزية:

ترتبط هذه النظرية بأفكار الاقتصادي "جون مينارد كينز"للفترة (1883-1946) الذي تمكن من وضع الحلول المناسبة للأزمة الاقتصادية العالمية للفترة من عام(1929-1932)، وبموجب هذه النظرية فإن قوانين نمو الدخل القومي ترتبط بنظرية المضاعف، حيث يزداد الدخل القومي بمقدار مضاعف للزيادة الحاصلة في الإنفاق الاستثماري، ومن خلال الميل الحدي للاستهلاك وترى هذه النظرية أن هناك ثلاثة معدلات للنمو وهي:

- معدل النمو الفعلي Actualvate of growth
- معدل النمو المرغوب Wawantedvate of growth
- معدل النمو الطبيعي (GN)

4.4. النمو الاقتصادي في النظرية الماركسية:

قدم الاقتصادي "كارل ماركس" في نظريته للنمو الاقتصادي آراء الرأسماليين، وقد قامت نظريته في هذا الصدد على مجموعة من الفرضيات تتعلق بطبيعة وظيفة الإنتاج في المجتمع، وكذا على نوع الابتكار والاختراع السائدين، وعلى طريقة تراكم رأس المال، إلى جانب فرضيات تتعلق بمعدلات الأجور، والأرباح السائدة.

5.4. النمو الاقتصادي في النظرية الحديثة:

ركزت هذه النظرية على النمو الاقتصادي في الأجل الطويل، نتيجة استمرار الفجوة التنموية بين البلدان الصناعية المتقدمة والبلدان النامية ومنها "نموذج بول رومرو"،و"نموذج روبرت لوكاس" سنة 1986 التي تمحورت حول تطوير الإطار التاريخي لتحقيق تحول نوعي ذاتي في مجال المعرفة، والتقدم التقني، أما دراسات الباحث "غريك مانكي"، سنة1992 فقد استندت على الصياغة الجديدة لدالة الإنتاج بالترابط مع السلاسل الزمنية وإحصاءات النمو في البلدان النامية.

6.4. نظرية جوزيف شومبيتر في النمو الاقتصادي:

جوزيف شومبيتر اقتصادي وعالم اجتماع أمريكي اشتهر بنظرياته حول التنمية والدورات الاقتصادية وتمرد على المدارس الاقتصادية السائدة في زمنه وخرج على أساتذته في مدرسة فينا التقليدية الجديدة مبتعدا عن التحليل الستاتيكي، محاولا تأسيس نظرية التحليل الحركي(الديناميكي) وباهتمامه الكبير بالجمع بين النظرية الاقتصادية والإحصاء، إضافة إلى التاريخ وعلم الاجتماع في معالجته القضايا الاقتصادية لعصره، يكون قد ساهم في تعميق الأفكار مرة ثانية للمدرسة التقليدية الجديدة، وكذلك للمدرسة الكينزية والكينزية الجديدة فيما بعد.

7.4. نظرية مراحل النمو عند والت روستوّ:

تسمي أيضا"نظرية مراحل التطور الاقتصادي"، روج لها الاقتصادي "روستو" في كتابه "مراحل النمو الاقتصادي"، والفكرة التي قدمها روستو هنا تتلخص في أن النمو الاقتصادي يتكون من مراحل معينة ذات تتابع زمني بحيث أن كل مرحلة تمهد الطريقة الأوتوماتيكية للمرحلة التي تليها، وحسب روستو يمكن أن ينسب أي مجتمع من حيث مستوى تطوره الاقتصادي إلى إحدى المراحل الخمس:

- مرحلة المجتمع التقليدي
- مرحلة التهيؤ للانطلاق.
- مرحلة الانطلاق

- مرحلة الاتجاه نحو النضج
- مرحلة الاستهلاك الوفير.

ويرى روستو أن هذه المراحل ليست إلا نتائج عامةمن الأحداث الضخمة التي شهدها التاريخ الحديث.

8.4. نموذج هارولدو دوما:

يعد من أكثر النماذج اتساقا وشيوعا، تم تطويره في الأربعينات ويرتبط باسمي الاقتصادي البريطاني "روي هارولد"، والأمريكي"ايفري دوما"،ويركز النموذج على الاستثمار كمتطلبات لرأس المال وعلاقتها بالنمو ويفترض النموذج وجود علاقة تربط الحجم الكمي لرصيد رأس المال بإجمالي الناتج القومي، لتعرف هذه العلاقة والمشكلة لنسبة رأس المال إلى الناتج في الفكر الاقتصادي بمعامل رأس المال، فنموذج هارولد و دوما يبين أن تحقيق عملية التنمية يتطلب زيادة الادخار، وبالتالي الاستثمار السريع لزيادة سرعة النمو، وأساسا نمو رأس المال يخلق عن طريق الاستثمار في المصانع والمعدات وهو المحدد الرئيسي للنمو وهو يعتمد على مدخرات الأفراد والزكاة الذين يقومون بالاستثمارات الممكنة، أما عن نسبة رأس المال إلى الناتج، أي معامل رأس المال، فإنه ببساطة مقياس لإنتاجية الاستثمار أو رأس المال.

9.4. نظرية التحولات الهيكلية لآرثرلويس:

هي من أشهر نظريات التنمية التي ظهرت في الخمسينات والتي تركز على الكيفية التي يتم بواسطتها تحويل اقتصاديات الدول الفقيرة من الاعتماد الحاد على الزراعة إلى الصناعة والخدمات، وكان "آرثرلويس" أول من قدم نموذجا للتنمية أساسه التحول من الريف إلى الحضر، أو من الزراعة إلى الصناعة ويتعامل لويس مع اقتصاد مكون من قطاعين أولهما: قطاع زراعي تقليدي وثانيهما قطاع صناعي وافترض لويس في نظريته ما يلي:

- أن الزيادة في الإنتاج وخلق فرص جديد للعمل في القطاع الصناعي تتحدد بنسبة الاستثمارات والتراكم الرأسمالي في هذا القطاع.
- أن العملية تحول العمالة من القطاع التقليدي إلى القطاع الصناعي ونمو العمالة في هذا الأخير متوقفة على زيادة إنتاج القطاع الصناعي والناتج عن زيادة التراكم الرأسمالي.
- أن الطبقة الرأسمالية في المجتمع تعيد استثمار جميع أرباحها.

10.4. نموذج نادي روما "النظرية التقليدية المنقحة للنمو الاقتصادي":

ويسمى هذا النموذج بنموذج النمو الذي يشير إلى أن الاتجاهات الحالية المتفاقمة لنمو السكان تدين إنتاج الغذاء وتلوث البيئة و المواردیمكن أن يجعل معدلات النمو تصل إلى نهايتها من خلال مائة السنة المقبلة.

وقد تعرضت هذه النظرية إلى عدة انتقادات حيث إنها افترضت محدودية التقدم التكنولوجي رغم أن هذا المتغير ينمو على نحو متزايد، كما أن النمو السكاني الذي افترضته الدراسة ينمو بصورة سريعة يمكن الحد منه طالما يزداد نصيب الفرد من الدخل، وأن النموذج يتجاهل أهمية جهاز الأثمان باعتباره حافز للاقتصاد في استخدام الموارد النادرة والبحث عن البدائل.

5. تصنيف الدول وفق معايير النمو الاقتصادي:

يمكن حصر مجموعة العوامل المتشابهة بين الدول وتصنيفها في نفس الصنف من أجل معرفة مدى تقدم الدولة مقارنة بالدول الأخرى وتتمثل هذه التصنيفات فيما يلي:

- **التصنيف البسيط:**

وهو من أهم أنواع التصنيف البسيط ما يلي: تصنيف البنك الدولي وتصنيف الأمم المتحدة.

- **التصنيف وفق عناصر وعوامل الإنتاج:**

إن التصنيف وفق هذا المدخل يقتضي دراسة الخصائص الكمية والنوعية لعوامل الإنتاج التالية:

- **العمل:** ففي الدول النامية عادة يكون هناك فائض في اليد العاملة غير المؤهلة وحاجة إلى اليد العاملة المؤهلة، وهو الذي يؤدي إلى انخفاض إنتاجية القطاعات الاقتصادية.
- **التقدم التقني:** إن تطبيق التكنولوجيا الحديثة في مختلف القطاعات يقتضي من الدولة إعطاء الأهمية للتكوين والبحوث التطبيقية.
- **الموارد الطبيعية:** حيث أن وفرة الموارد عامل رئيسي من العوامل المساعدة على تحقيق النمو وخير مثال على ذلك التقدم الذي حققته بريطانيا غداة اكتشاف مناجم الحديد والفحم.

- **التصنيف وفق عناصر النشاط الاقتصادي:**

وفق هذه النظرية فإنه يتم تقسيم النشاط إلى 3 قطاعات بحيث:القطاع الأول يضم: الزراعة والمواد الأولية والصناعة والخدمات، حيث أن القطاع الصناعي يعتبر مصدر من 10 إلى 20% من الناتج، بينما قطاع الخدمات ما بين 20-40%.